

عليه مدة مديدة يُدعى فيه التواتر، وأنه جزء القرآن فيجب كتابته واستعماله، والحاصل: أن الغارة إذا وقعت اشترك فيها العدو والولي<sup>(١)</sup>.

وأما النوري الطبرسي فقد ردّ أيضاً على هؤلاء الأربعة بقوله:

«الثاني: عدم وقوع التغيير والنقصان فيه، وأن جميع ما نزل على رسول الله - ﷺ - هو الموجود بأيدي الناس فيما بين الدفتين، وإليه ذهب الصدوق في عقائده، والسيد المرتضى وشيخ الطائفة في (البيان)، ولم يعرف من القدماء موافق لهم إلا ما حكاه المفيد عن جماعة من أهل الإمامة، والظاهر أنه أراد منها الصدوق وأتباعه، ولا بأس بنقل عباراتهم.

ففي العقائد: اعتقادنا أن القرآن الذي أنزل الله تعالى على نبيه محمد - ﷺ - هو ما بين الدفتين ليس بأكثر من ذلك، قال: ومن نسب إلينا أنا نقول: إنه أكثر من ذلك فهو كاذب. ثم استدل على ذلك بإطلاق لفظ القرآن على هذا الموجود في الأخبار، ثم حمل ما ورد من الحذف والنقصان على أنه من الوحي الذي ليس بقرآن، ثم ذكر بعض الأحاديث القدسية وقال: ومثل هذا كثير، كله وحي ليس بقرآن ولو كان قرآناً لكان مقروناً به وموصولاً إليه غير مفصول عنه، كما كان أمير المؤمنين عليه السلام جمعه، فلما جاء به فقال: هذا كتاب ربكم كما أنزل على نبيكم لم يُزد فيه حرف، ولم ينقص منه حرف فقالوا: لا حاجة لنا فيه، عندنا مثل الذي عندك فانصرف، وهو يقول: ﴿فَبَدُّوهُ وَرَاءَ ظُهُورِهِمْ وَأَشْرَوْا بِهِ تَمَنَّا قَلِيلاً فَيُسَّ مَا يَشْتَرُونَ﴾ [آل عمران: ١٨٧].

وظاهر قوله: اعتقادنا، وقوله: نسب إلينا، إن كان اعتقاد الإمامية والنسبة إليهم، إلا أنه قد ذكر في هذا الكتاب ما لم يقل به أحد غيره، أو قال به قليل كعده مثله في الأمالي من دين الإمامية، وقد أشار المفيد في شرحه، وطعن عليه بما لا مزيد عليه، وربما يوجه أن مراده منهم علماء، ثم كما ذكر في مواضع آخر أن علامة الغلاة والمفوضة نسبتهم مشائخ قم وعلمائهم إلى التقصير، وفيه: أن مشائخ القميين علي بن إبراهيم الغالي في القول بالتغيير،

(١) «كتاب الأنوار» لنعمت الله الجزائري: ٣٥٦/٢ وما بعد، ط. جديد تبريز إيران.

وكذا الصفار، والأولى توجيهه بما توجه به كلام السيد والشيخ، والخبر الذي استشهد به يدل على نقيض مطلوبه، بل كلامه في معاني الأخبار مخالف لما ذكره، هذا ويأتي ذكره في الأخبار الخاصة، وقد ذكر الثاني بعد الاستدلال على مذهبه بتوفر الدواعي كما يأتي وجملة كلام تقدم ذكره: أن من خالف في ذلك من الإمامية والحشوية لا يعتد بخلافهم، فإن الخلاف في ذلك مضاف إلى قوم من أصحاب الحديث، نقلوا أخباراً ضعيفة ظنوا صحتها، لا يرجع بمثلها عن المعلوم المقطوع على صحته» انتهى.

قلت: قد عدَّ هو في الشافي والشيخ في تلخيصه من مطاعن عثمان ومن عظيم ما أقدم عليه جمع الناس على قراءة زيد وإحراقه المصاحف وإبطاله ما شك أنه من القرآن، ولولا جواز كون بعض ما أبطله أو جميعه من القرآن لما كان ذلك طعنًا، وقال الشيخ رحمته الله: أما الكلام في زيادته ونقصانه - يعني: القرآن - فمما لا يليق به؛ لأن الزيادة فيه مجمع على بطلانه، والنقصان منه؛ فالظاهر أيضاً من مذهب المسلمين خلافه، وهو الأليق بالصحيح من مذهبنا كما نصره المرتضى، وهو الظاهر من الروايات، غير أنه رويت روايات كثيرة من جهة العامة والخاصة بنقصان كثير من آي القرآن، ونقل شيء منه من موضع إلى موضع، لكن طريقها الآحاد التي لا توجب علماً؛ فالأولى الإعراض عنها وترك التشاغل لها؛ لأنه يمكن تأويلها ولو صحت لما كان ذلك طعنًا على ما هو موجود بين الدفتين؛ فإن ذلك معلوم صحته لا يعترضه أحد من الأمة ولا يدفعه، ورواياتنا متناصرة بالحث على قراءته، والتمسك بما فيه، ورد ما يرد من اختلاف الأخبار في الفروع إليه وعرضها عليه، فما وافقه عمل عليه، وما يخالفه يجتنب ولم يلتفت إليه، وقد وردت عن النبي ﷺ - رواية لا يدفعها أحد: أنه قال: إني مخلف فيكم الثقلين؛ إن تمسكتم بهما لن تضلوا: كتاب الله وعترتي أهل بيتي، وإنهما لن يفترقا حتى يردا علي الحوض. على أنه موجود في كل عصر؛ لأنه لا يجوز أن يأمر الأمة بالتمسك بما لا تقدر على التمسك به، كما أن لأهل البيت ومن يجب اتباع قوله حاصل في كل وقت، وإذا كان الموجود بيننا مجمعاً على صحته، فينبغي أن نتشاغل بتفسيره وبيان معانيه وترك ما سواه. انتهى.

ويظهر للمتأمل فيه أن ميله إلى القول بعدم النقصان لعدم وجود دليل صالح على النقصان، لا لوجود دليل قاطع على العدم من توفر الداعي على الحراسة وغيره، بحيث يجب تأويل ما خالفه أو طرحه كما عليه السيد، فلا تقية في قوله: وهو الأليق... إلخ إنما هي من حيث موافقة المذهب الصحيح من عدم جواز القول بشيء مخالف الأصل إلا بعد وجود دليل عليه يوجب العلم، ولوجود هذه الموافقة في مورد ربما يدعي الشيخ والسيد إجماع الإمامية عليه، وإن لم يظهر له قائل، وهذا هو المعتبر عند أصحابنا بالإجماع على القاعدة، وبه صحح شيخنا الأنصاري تغمده الله برحمته الإجماعات المتعارضة من شخص واحد، ومن معاصرين أو متقاربي العصر، ورجوع المدعي عن الفتوى التي ادّعى الإجماع فيها، ودعوى الاجتماع في مسائل غير معنونة في كلام من يقدم على المدعي، وفي مسائل قد اشتهر خلافها بعد المدعي، بل في زمانه بل ما قبله، قال: كل ذلك مبني على الاستناد في نسبة القول إلى العلماء على هذا الوجه. انتهى.

لكنه لا يدفع الإيراد عن الإجماعات المتعارضة التي لا تقوم على القاعدة، كدعوى السيد الإجماع على أن صلاة الوسطى هي صلاة العصر، ودعوى الشيخ الإجماع على أنها هي الظهر، وليس مراده بصحيح على مذهبنا في هذه المسألة من وجود المغايرة بينهما من حيث الكلية والفردية، فظهر أنه ليس فيه حكاية إجماع عليه، بل قوله كما نصره المرتضى صريح في عدمه بل في قلة الداهيين إليه، وظهر أيضاً أنه لو كان هناك أخبار جامعة لشرائط الحجية عند الشيخ لا يجوز عده من أصحاب هذا القول، ثم لا يخفى على المتأمل في كتاب (التيان) أن طريقته فيه على نهاية الإدارة والمماشة مع المخالفين؛ فإنك تراه اقتصر في تفسير الآيات على نقل كلام الحسن وقتادة والضحاك والسدي وابن جريج والجبائي والزجاج وابن زيد وأمثالهم، ولم ينقل عن أحد من مفسري الإمامية، ولم يذكر خبراً عن أحد من الأئمة عليهم السلام إلا قليلاً في بعض المواضع، لعله وافقه في نقله المخالفون، بل عد الأولين في الطبقة الأولى من المفسرين الذين حُمدت طرائقهم ومُدحت مذاهبهم، وهو بمكان من الغرابة لو لم يكن على وجه

المماثلة، فمن المحتمل أن يكون هذا القول منه فيه على نحو ذلك، ومما يؤيد كون وضع هذا الكتاب على التقية ما ذكره السيد الجليل علي بن طاووس في سعد السعود، وهذا لفظه: ونحن نذكر ما حكاه جدي أبو جعفر محمد بن الحسن الطوسي في كتاب (التيان) وحمله التقية على الاقتصاد عليه من تفصيل المكي من المدني والخلاف في أوقاته... إلخ.

وهو أعرف بما قال من وجوه لا تخفى على من أطلع على مقامه فتأمل، ويظهر من قوله: وإذا كان الموجود بيننا... إلخ أن النزاع في قراءته ما روي بالآحاد لا في أصل وجود النقص، ويومئ إليه كلامه السابق، فإن إخباره بأن ما دلّ على النقصان روايات كثيرة؛ يناقض قوله: لكن طريقه الآحاد؛ إلا أن يحمل على ما ذكرنا، ويأتي إن شاء الله بيان سائر ما في كلماته في محله، وممن صرح بهذا القول الشيخ أبو علي الطبرسي في (مجمع البيان) قال رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: فأما الزيادة فيه فمجمع على بطلانه، وأما النقصان منه فقد روى جماعة من أصحابنا وقوم من حشوية العامة أن في القرآن تغييراً أو نقصاناً، والصحيح من مذهبنا خلافه، وهو الذي نصره المرتضى. ثم ساق كلامه هذا، ولكنه اعتمد في سورة النساء على أخبار تضمنت نقصان كلمة «إلى أجل مسمى» من آية المتعة، وإلى طبقته لم يعرف الخلاف صريحاً إلا من هذه المشائخ الأربعة<sup>(١)</sup>.

وقال أحد علماء الشيعة في الهند في كتابه (عماد الإسلام في علم الكلام)<sup>(٢)</sup> ردّاً على المرتضى بعد ذكر اختلاف القراءات عن الشافعي في الحديث:

«أقول: وينقدح من ههنا أن مآل قول السيد المرتضى بعدم تطرق التغير والتحريف في القرآن أصلاً، هو ما يكون بحسب الآية أو الآيتين، لا ما يشتمل التغير بحسب مفردات الألفاظ أيضاً. وإلا فكلامه صريح ههنا في

(١) «فصل الخطاب»، ص ٣٣، ٣٤، ٣٥.

(٢) «عماد الإسلام في علم الكلام» يقال له: مرآة العقول، لتاج العلماء دلدار علي بن محمد معين نصر آبادي المتوفى سنة (١٢٣٥هـ) في خمس مجلدات ضخام: الأول في التوحيد، الثاني في العدل، الثالث في النبوة، الرابع في الإمامة، وفي آخره المطاعن، والخامس في المعاد (الذريعة: ٣٣٠/١٥).

أن القرآن كان في زمان رسول الله مختلفاً النسخ بحسب اختلاف القراءات»<sup>(١)</sup>.

وابنه سلطان العلماء السيد محمد دلدار علي يكتب في كتابه (ضربت حيدري)<sup>(٢)</sup> بعد ذكر كلام المرتضى:

«إن الحق أحق بالاتباع، ولم يكن السيد علم الهدى معصوماً حتى يجب أن يُطاع، فلو ثبت أنه يقول بعدم النقيصة مطلقاً لم يلزمنا اتباعه، ولا ضير فيه»<sup>(٣)</sup>.

فهذا قليل من كثير مما ذكرناه من أهم كتب القوم في الحديث والتفسير والعقائد.

وقد ثبت من هذه الردود كلها:

أولاً: أن القوم قاطبة كانوا يعتقدون التحريف في القرآن في الصدر الأول بما فيه الزيادة والنقصان كما ذكرناه في الباب الأول مستنداً بالروايات ومؤيداً بالأحاديث المروية من معصوميه حسب زعمهم.

ثانياً: أن الشيعة جميعهم كانوا على نفس العقيدة في الدور الثاني اللهم إلا من تظاهر بخلاف ذلك من الأربعة. وحتى إنه لم يوافقهم من تلامذتهم وأساتذتهم الأجلاء في ذلك مثل علي بن إبراهيم، والصفار من

(١) نقلاً عن «ضربت حيدري»: ٧٨/٢.

(٢) «الضربة الحيدرية لكسر الشوكة العمرية، أو «ضربت حيدري» فارسية لسلطان العلماء السيد محمد بن دلدار علي النصير آبادي، المتولد (١١٩٩هـ)، كتبها في رد «الشوكة العمرية» التي صنفها رشيد الدين خان تلميذ عبدالعزيز الدهلوي صاحب «التحفة الاثنى عشرية» زاعماً أنها جواب «البارقة الضيغمية» في مبحث المتعة، من تصنيف السيد محمد المذكور أيضاً. ولما فتح الرشيد في شوكته باب التأويل في الحجج المذكورة في البارقة حسب جهده وطاقته، صنف سلطان العلماء «الضربة الحيدرية» في رده. أولها: «الحمد لله الذي هدانا...»، وقد تم طبع مجلدين في مطبعة مجمع العلوم بلكهنو (١٢٩٦هـ) في ٤٣١ ص (الذريعة: ١١٦/١٥).

(٣) «ضربت حيدري»: ٨١/٢.

مشائخ ابن بابويه، والمفيد من مشيخة الطوسي، وتلامذة ابن بابويه وغيرهم الكثيرين الكثيرين الذين ذكر أسماؤهم فيما قبل.

ثالثاً: أن الأربعة هؤلاء أيضاً لم يسندوا عقيدتهم في القرآن إلى معصوم؛ أي إلى واحد من الأئمة الاثني عشر؛ حيث إن مذهب الشيعة - حسب زعمهم - مبني على أقوال المعصومين وتعليماتهم، ولم تحصل هؤلاء الأربعة العصمة، ولا حق لهم بتكوين وتخليق المذهب، كما لا عبرة بهم، وهم ليسوا من بُناته ومؤسسيه، بل كل ما لهم هو حق النشر والترويج.

رابعاً: أن واحداً منهم لم يدرك زمن الأئمة المعصومين خلاف غيرهم القائلين بالتحريف، فإنهم أدركوهم، ورووا منهم مباشرة.

خامساً: أن كتب هؤلاء، التي أدرجوا فيها هذه العقيدة لم تعرض على المعصومين، ولا على الغائب المزعوم منهم، خلاف الكتب الأخرى التي نصّت على التحريف عُرِضت عليهم، واستحسنوها.

سادساً: أنهم في باطنهم كانوا يعتقدون نفس العقيدة التي يعتقدونها الآخرون، والتي هي من لوازم مذهب الشيعة.

سابعاً: لم يقولوا بهذه المقالة إلا مماشاة ومدارة لهم مع المسلمين.

ثامناً: أو قالوها تقية وخداعاً للسنّة.

تاسعاً: أو لمصالح أخرى، وسداً لباب المطاعن من قبل المسلمين.

عاشراً: إنهم أنفسهم خالفوا هذه العقيدة عملياً؛ حيث أدرجوا تلك الروايات والأحاديث التي تنص على التغيير والتحريف في القرآن في كتبهم.

فتلك عشرة كاملة، وإنها كافية لمن أراد التبصّر ومعرفة الحق.



### الباب الثالث:

## عقيدة الشيعة في القرآن في الدور الثالث

إنَّ شيعة الدور الأول قاطبة اعتقدوا أنَّ القرآن مُبَدَّلٌ ومُغَيَّرٌ فيه بما فيهم أئمتهم وبناء مذهبهم ومؤسسوا شريعتهم.

وكذلك شيعة الدور الثاني اللهم إلا الأربعة منهم، فإنهم تظاهروا بالخلاف في ذلك، ولم يكن خلافهم مبنياً على منقول أو معقول، بل قالوا بتلك المقولة تقية<sup>(١)</sup>، ومداراة للآخرين كما بيناه في الباب الثاني من هذا الكتاب، وكما صرح أحد علماء الشيعة في الهند (أحمد سلطان) أنَّ علماء الشيعة الذين أنكروا التحريف في القرآن لا يُحمل إنكارهم إلا على التقية<sup>(٢)</sup>.

ثم جاء الدور الثالث، وأدرك علماء الشيعة وقادتها خطر هذا القول وعاقبته؛ حيث إن التقوُّل والاعتقاد به يهدم أساس مذهبهم وبناء عقائدهم من الولاية والإمامة والوصاية<sup>(٣)</sup> كما أشرنا إليها سابقاً، وهذا مع اجتثاث

(١) انظر لمعرفة هذا المبدأ عند الشيعة الذي هو أساس الأسس التي قام عليها مذهبهم بحثاً ظريفاً جامعاً في كتاب (الشيعة والسنة) لإحسان إلهي ظهير، ط. إدارة ترجمان السنة لاهور، ودار الأنصار مصر، ودار طيبة بالمملكة العربية السعودية، والمكتب الإسلامي في بيروت - لبنان.

(٢) «تصحيف كاتيبين»، ص ١٨.

(٣) وهناك أغراض أخرى لإنكار القرآن الموجود:

أولاً: أنه مليء بمدح أصحاب رسول الله ﷺ، وتحريض المؤمنين باتباعهم واقتدائهم. =

بنيانها واستئصال بذرتها وقطع جذرتها، وإيقاع التشكيك في الكتب التي عليها مدار المذهب وأساس الأحكام، وهي منبع ومصدر المسائل والعبادات والمعاملات، وخاصة العقائد؛ حيث بلغ عدد الروايات والأحاديث في هذه المسألة حدَّ الاستفاضة والتواتر، وجاوزت ألفي حديث ورواية، كما قال الجزائري:

«إن الأخبار الدالة على هذا تزيد على ألفي حديث، وادَّعى استفاضةها جماعة كالمفيد والمحقق الداماد، والعلامة المجلسي وغيره، بل الشيخ (أي الطوسي) أيضاً صرح في (التبيان) بكثرتها، بل ادَّعى تواترها جماعة»<sup>(١)</sup>.

وقال الطبرسي:

«واعلم أن تلك الأخبار منقولة في الكتب المعتبرة التي عليها معوّل أصحابنا في إثبات الأحكام الشرعية والآثار النبوية»<sup>(٢)</sup>.

وقال خاتمة محدثي القوم الملا باقر المجلسي في (مرآة العقول) في شرح باب «إن القرآن كله لم يجمعه إلا الأئمة عليهم السلام» ما لفظه:

«لا يخفى أن هذا الخبر وكثيراً من الأخبار الصحيحة صريحة في نقص القرآن وتغييره، وعندي أن الأخبار في هذا الباب متواترة معنى، وطرح جميعها يوجب رفع الاعتماد عن الأخبار رأساً. بل ظني أن الأخبار في هذا الباب لا تقصر عن أخبار الإمامة؛ فكيف يشبّونها بالخبر؟ فإن قيل: إنه يوجب رفع الاعتماد على القرآن؛ لأنه إذا ثبت تحريفه ففي كل آية يحتمل ذلك، وتجويزهم (أي الأئمة) عملنا بهذا القرآن ثبت بالآحاد، فيكون القرآن بمنزلة خبر واحد في العمل. قلنا: ليس كذلك، إذ تقريرهم على قراءة هذا

= ثانياً: لكون هذا القرآن مجموعاً على أيدي الخلفاء الراشدين المهديين، وإليهم يرجع هذا الفضل، وخاصة عثمان رضي الله عنه الذي جمع الناس على هذه القراءة، وهذا مما لا يرضيهم، وغير ذلك من الأشياء الكثيرة التي تضرب القوم ضربات قوية، وتجد تفصيل القول فيها في كتاب «الشيعية والسنة» لإحسان إلهي ظهير.

(١) «الأنوار النعمانية» للجزائري.

(٢) «فصل الخطاب»، ص ٢٥٢.



القرآن والعمل به متواتر معلوم، إذ لم ينقل من أحد من الأصحاب أن أحداً من أئمتنا أعطاه قرآناً أو علمه قراءة، وهذا ظاهر لمن تتبع الأخبار، ولعمري كيف يجترؤون على التكاليف الركيكة في تلك الأخبار، مثل ما قيل في هذا الخبر: إن الآيات الزائدة عبارة عن الأخبار القدسية، أو كانت التجزئة بالآيات أكثر، وفي خبر لم يكن، وإن الأسماء كانت مكتوبة على الهامش على سبيل التفسير<sup>(١)</sup>.

وهذه العبارة صريحة وواضحة وصادقة في التعبير وظاهرة.

وعلى هذا تداركوا الأمر قبل أن يكبر، وكتبوا كتباً، وألفوا مصنفات وخصصوا أجزاء لإثبات هذه العقيدة وبيانها، وتسابقوا إلى جمع الروايات والرد على المخالفين، فلم يمض قرن ولا زمان إلا وقد أصدروا فيه كتباً عديدة مليئة من هذه الروايات من أئمتهم المعصومين، والردود على المنكرين ولو تقية. ذكرنا بعضاً منها في الباب الأول. والبعض الآخر سنذكره في الباب الرابع عند ذكر (فصل الخطاب).

والجدير بالذكر أنه كما لم يخلُ زمان لم يكتب فيه مثل هذه الكتب من قبل القوم، فهكذا لم تخلُ بلدة في العالم يوجد فيها الشيعة إلا وقد ساهموا في نشر هذه الأباطيل وجمعها في كتب، وتخصيص قسم من مؤلفاتهم لبيان هذه العقيدة. فمثلاً القارة الهندية حيث يوجد فيها أكبر عدد للشيعة بعد إيران؛ صنف فيها علماؤهم أيضاً كتباً عديدة لبيان هذه العقيدة منها (استقصاء الأفهام واستيفاء الانتقام) للسيد حامد حسين الكهنوي.

ذكره الطهراني في (الذريعة) بقوله:

«استقصاء الأفهام واستيفاء الانتقام في رد منتهى الكلام تصنيف بعض أهل السنة، للأمير السيد حامد حسين بن الأمير قلى... المتوفى بلكهنؤ سنة (١٣٠٦هـ) صاحب (العبارات) وغيره من التصانيف الكثيرة، المؤلفة أكثرها

(١) نقلاً عن «فصل الخطاب»، ص ٣٥٣.

باللغة الفارسية لتعميم المنفعة. وهذا أيضاً فارسي مبسوط... واستقصى فيه البحث في المسألة المشهورة بتحريف الكتاب»<sup>(١)</sup>.

ومنها (تصحيف كاتبين أو تاريخه قرآن مبين) كما ذكره صاحب (الذريعة):

«تصحيف كاتبين أو تاريخه قرآن مبين، لمرزا أحمد سلطان»<sup>(٢)</sup>.

و(رشق النبال على أصحاب الضلال) للسيد ناصر حسين.

و(مصباح الظلم) لشمس العلماء السيد امداد الإمام زيدي المستبصر العظيم آبادي، مطبوع بلغة أردو<sup>(٣)</sup>.

و(ضربت حيدري) للسيد محمد دلدار علي.

و(عماد الإسلام) لأبيه السيد دلدار علي، وقد ذكرهما سابقاً.

و(الإنصاف في الاستخلاف) لمرزا أحمد علي.

(الإنصاف في تحقيق آية الاستخلاف) لمرزا أحمد علي الأمرتسري الهندي، المطبوع بلغة أردو<sup>(٤)</sup>.

و(ضميمه مقبول ترجمه) للمولوي مقبول أحمد، المتوفي سنة (١٣٤٠هـ)، الذي ذكره الطهراني في (الذريعة)<sup>(٥)</sup> وخصص فيها باباً لبيان هذه العقيدة.

وغير ذلك من الكتب الكثيرة التي كتبت خصيصاً لهذا الغرض، أو خصص قسم منها لأجل هذا.

(١) «الذريعة إلى تصانيف الشيعة»: ٣١/٢.

(٢) «الذريعة إلى تصانيف الشيعة»، ص ١٩٥.

(٣) أيضاً: ١١٣/٢١.

(٤) أيضاً: ١١٣/٢١.

(٥) أيضاً: ٢٩٧/٢.

فالحاصل أن كثيراً من علماء الشيعة وكبراءهم في الدور الثالث والأخير والممتد إلى زماننا هذا، صرحوا بهذه العقيدة وصنفوا فيها. وجُلَّ علمائهم - إن لم نقل كلهم - اعتقدوا ويعتقدون بهذه العقيدة، ولا يظهر خلاف هذه العقيدة إلا من يريد التمويه والتزييف وخداع أهل السنة، مثل شيخهم محمد محسن آل كاشف الغطاء مؤلف (أصل الشيعة وأصولها)، وغيره ممن حذى حذوه وانتهج منهجه لاصطياد الناس وإيقاعهم في حبالهم وتغريهم بالباطل. وأكبر دليل على ذلك أن كاشف الغطاء هذا قال في كتابه الذي لم يؤلفه للشيعة بل للسنة:

فمن اعتقد بالإمامة بالمعنى الذي ذكرناه فهو عندهم مؤمن بالمعنى الأخص، وإذا اقتصر على تلك الأركان الأربعة فهو مسلم ومؤمن بالمعنى الأعم، تترتب عليه جميع أحكام الإسلام من حرمة دمه وماله وعرضه ووجوب حفظه وحرمة غيبته وغير ذلك؛ لأنه بعدم الاعتقاد بالإمامة يخرج عن كونه مسلماً (والله المستعان)<sup>(١)</sup>.

مع أن من يعرف مبادئ دين الشيعة يعرف أنه لا دين لمن لا يدين بالإمامة، ولا إيمان لمن لا يؤمن بها<sup>(٢)</sup>، وكما قال المفيد شيخهم الأكبر في (كتاب المسائل):

«اتفق الإمامية على أن من أنكر إمامة أحد من الأئمة، وجحد ما أوجب الله تعالى له من فرض إطاعته؛ فهو كافر، ضالٌّ، مستحق الخلود في النار»<sup>(٣)</sup>.

وأين هذا من ذاك؟

وأين كاشف الغطاء من المفيد؟

(١) «أصل الشيعة وأصولها» لمحمد حسين آل كاشف الغطاء، ص ١٠٣، ١٠٤.

(٢) انظر لتفصيل ذلك كتاب: «الشيعة وأهل البيت» لإحسان إلهي ظهير، حيث أورد فيه روايات كثيرة في هذا الخصوص من أئمتهم المعصومين حسب قولهم.

(٣) نقلاً عن «البرهان» في تفسير القرآن، مقدمة، ص ٢٠.

وبهذا يثبت قولنا أن هذه الكتب لم تؤلف لبيان عقائد الشيعة، بل ألفت تقيّة للمداراة والمماشاة، ولخداع المسلمين عامة وللسنة خاصة، وما الله بغافل عما يعملون.

ولإيضاح الحق الذي هو واضح من قبل، وإقامة البرهان على ما قلناه وهو مُبرهنٌ ثابت، نختار بعض المقتبسات من الكتب المختلفة المؤلفة في مختلف الفنون وفي مختلف الأزمان والأمكنة، للكتّاب والمؤلفين الذين لم نذكرهم في كتابنا (الشيعة والسنة)، أو لم نذكرهم في الأبواب السابقة من هذا الكتاب من المتأخرين أهل الدور الثالث، وأيضاً لم يأت ذكرهم في (فصل الخطاب).

نذكرها حتى لا يبقى مجال لمخادع أن يخدع، وماكر أن يمكر، ومشكك أن يشكك ويضيف ويوهم، ولمنسحب أن ينسحب، ومعرض أن يعرض.

فنقول وبالله التوفيق:

نبدأ بالبحراني المتوفى سنة (١١٠٨هـ)، المفسر الشيعي المشهور الذي خصص مواضع في مقدمة كتابه، وفي المجلد الأول من تفسيره لبيان عقيدته في القرآن. فكتب في المقدمة الثانية من مقدمة كتابه تحت عنوان «بيان ما يوضح وقوع بعض تغيير في القرآن، وأنه السر في جعل الإرشاد إلى أمر الولاية والإمامة، والإشارة إلى فضائل أهل البيت وفرض طاعة الأئمة بحسب باطن القرآن وتأويله، والإشعار بذلك على سبيل التجوز والرموز والتعريض في ظاهر القرآن وتأويله» يكتب تحت هذا العنوان الطويل العريض ما نصه:

«اعلم أن الحق الذي لا محيص عنه بحسب الأخبار المتواترة الآتية وغيرها، أن هذا القرآن الذي في أيدينا قد وقع فيه بعد رسول الله - ﷺ - شيء من التغييرات، وأسقط الذين جمعوه بعده كثيراً من الكلمات والآيات، وأن القرآن المحفوظ عما ذكر، الموافق لما أنزله الله تعالى؛ ما جمعه علي ﷺ وحفظه إلى أن وصل إلى ابنه الحسن ﷺ، وهكذا إلى أن انتهى إلى القائم ﷺ، وهو اليوم عنده صلوات الله عليه، ولهذا كما قد ورد

صريحاً في حديث سنذكره لما أن كان الله ﷻ قد سبق في علمه الكامل صدور تلك الأفعال الشنيعة من المفسدين في الدين، وأنهم بحيث كلما اطلعوا على تصريح بما يضرهم ويزيد في شأن علي ﷺ وذريته الطاهرين، حاولوا إسقاط ذلك رأساً أو تغييره محرفين، وكان في مشيته الكاملة وفي ألطافه الشاملة محافظة أوامر الإمامة والولاية، ومحارسته مظاهر فضائل النبي - ﷺ - والأئمة، بحيث تسلم عن تغيير أهل التضييع والتحريف، ويبقى لأهل الحق مفادها مع بقاء التكليف، لم يكتف بما كان مصرحاً به منها في كتابه الشريف، بل جعل جُلَّ بيانها بحسب البطون وعلى نهج التأويل، وفي ضمن بيان ما تدل عليه ظواهر التنزيل، وأشار إلى جمل من برهانها بطريق التجوز والتعريض، والتعبير عنها بالرموز والتورية وسائر ما هو من هذا القبيل، حتى تتم حججه على الخلائق جميعاً، ولو بعد إسقاط المسقطين ما يدل عليها صريحاً بأحسن وجه وأجمل سبيل، ويستبين صدق هذا المقال بملاحظة جميع ما ذكره في هذه الفصول الأربعة المشتملة على كل هذه الأحوال<sup>(١)</sup>.

ثم ذكر في الفصل الأول إحدى وعشرين رواية من أهم كتب القوم، نذكر منها إحدى عشرة رواية لم يرد ذكرها من قبل، ونترك الباقي لورودها مقدماً في الأبواب السابقة.

الأول: روى علي بن إبراهيم في تفسيره بإسناده إلى أبي عبد الله ﷺ قال:

إن رسول الله - ﷺ - قال لعلي ﷺ: إن القرآن خلف فراشي في الصحف والجريد والقراطيس، فخذوه، واجمعوه، ولا تضيعوه كما ضيعت اليهود التوراة، فانطلق علي ﷺ فجمعه في ثوب أصفر، ثم ختم عليه في بيته، وقال: لا أرثدي حتى أجمعه. قال: كان الرجل ليأتيه فيخرج إليه بغير رداء حتى جمعه.

(١) «البرهان»، مقدمة، ص ٣٦.

وفي ثواب الأعمال بإسناده عن عبدالله بن سنان عن أبي عبدالله عليه السلام قال سورة الأحزاب فيها فضائح الرجال والنساء من قريش وغيرهم، يا بن سنان إن سورة الأحزاب فضحت نساء قريش من العرب، وكانت أطول من سورة البقرة، ولكن نقصوها وحرفوها.

وفيها أيضاً كما مر في آخر الفصل الأول من المقالة الأولى عنه عليه السلام : إن القرآن فيه ما مضى، وما يحدث وما هو كائن، كانت فيه أسماء الرجال فألقيت، وإنما الاسم الواحد منه في وجوه لا تحصى يعرف ذلك الوصاة.

وفيه عنه قال: إن القرآن قد طُرح منه أي كثيرة، ولم يزد فيه إلا حروف قد أخطأت بها الكتبة وتوهمتها الرجال.

وفي (كنز الفوائد) بإسناده عن الصادق عليه السلام : أنه قال في حديث له ذكر فيه بعض ما مُحي من القرآن: إن عمرو بن العاص قال على منبر مصر: مُحي من القرآن ألف حرف بألف درهم، وأعطيت مئة ألف درهم على أن يُمحي «إن شئتُك هو الأبتَر» فقالوا: لا يُجوز ذلك معاوية، فكتب إليه: قد بلغني ما قلت على منبر ولست هناك.

وفي (الكنز) أيضاً عن الصدوق بإسناده عن ميسر قال: سمعت الرضا عليه السلام يقول: والله لا يرى منكم في النار اثنان، لا والله ولا واحد، قلت: وأين ذلك من كتاب الله تعالى؟ قال عليه السلام : في سورة الرحمن، هو قوله تعالى: «فيومئذ لا يسئل عن ذنبه منكم إنس ولا جان» فقلت له: ليس فيها «منكم» قال: إن أول من غيّرَها ابن أروى، وذلك أنها حجة عليه وعلى أصحابه، ولو لم يكن فيها «منكم» لسقط عقاب الله عن خلقه، إذ لم يسئل عن ذنبه إنس ولا جان؛ فلمن يعاقب إذاً يوم القيامة؟!.

وفي تفسير فرات بن إبراهيم بإسناده عن عبدالرحمن بن كثير عن أبي جعفر عليه السلام : أنه قال في حديث له: قال رسول الله ﷺ : يا علي لا تخرج ثلاثة أيام حتى تؤلف كتاب الله؛ كيلا يزيد فيه الشيطان. فلم يزد فيه الشيطان شيئاً ولم ينقص منه شيئاً.

وفي (غيبة) النعماني عن ابن نباته قال: سمعت علياً عليه السلام يقول: كأني بالعجم فساطيطهم في مسجد الكوفة يعلمون الناس القرآن كما أنزل، قلت: يا أمير المؤمنين أوليس هو كما أنزل؟ فقال: لا؛ مُحي منه سبعون من قریش بأسمائهم وأسماء آبائهم، وما ترك أبو لهب إلا للإزراء على رسول الله ﷺ لأنه عمه، وتأتي متفرقة عند تفسير بعض الآيات والكلمات المغيرة روايات دالة على المقصود.

وفي كتاب (الاحتجاج) عن أبي ذر الغفاري: أنه لما توفي رسول الله ﷺ جمع علي عليه السلام القرآن وجاء به إلى المهاجرين والأنصار وعرضه عليهم، لما قد أوصاه بذلك رسول الله ﷺ، فلما فتحه أبو بكر خرج في أول صفحة فتحها فضائح القوم، فوثب عمر وقال: يا علي اردده فلا حاجة لنا فيه، فأخذه علي عليه السلام فانصرف، ثم أحضر زيد بن ثابت وكان قارئاً للقرآن فقال: إن علياً جاءنا بالقرآن وفيه فضائح المهاجرين والأنصار، وقد أردنا أن تؤلف لنا القرآن وتسقط عنه ما كان فيه فضيحة وهتك للمهاجرين والأنصار، فأجابه زيد إلى ذلك، ثم قال: فإن أنا فرغت من القرآن على ما سألتهم وأظهر عليّ القرآن الذي ألفه؛ أليس قد بطل كل ما عملتم؟ قال عمر: فما الحيلة؟ قال زيد: أنتم أعلم بالحيلة، فقال عمر: ما الحيلة دون أن نقتله ونستريح منه، فدبروا في قتله على يد خالد بن الوليد ولم يقدروا على ذلك، فلما استخلف عمر سأل علياً عليه السلام أن يدفع إليهم القرآن ليحرفوه فيما بينهم، فقال: يا أبا الحسن إن كنت جئت به إلى أبي بكر فأت به إلينا حتى نجتمع عليه، فقال عليه السلام: هيهات، إنما جئت به إلى أبي بكر ليحرفوه الحجة عليكم ولا تقولوا يوم القيامة: (إنا كنا عن هذا غافلين)، أو تقولوا: (ما جئنا به؟) إن القرآن الذي عندي لا يمسه إلا المطهرون والأوصياء من ولدي، فقال عمر: فهل وقت لإظهاره معلوم؟ قال علي عليه السلام: نعم إذا قام القائم من ولدي يظهره، ويحمل الناس عليه، فيجري السنة به صلوات الله عليه.

وفي الكتاب المذكور عن كتاب مسلم عن عبدالله بن جعفر بن أبي طالب: أنه نقل كلاماً طويلاً جرى بينه وبين معاوية في محضر جماعة،

منهم الحسن بن علي عليه السلام، إلى أن قال: فقال الحسن عليه السلام: إن عمر أرسل إلى أبي أبي أريد أن أجمع القرآن وأكتبه في مصحف، فابعث إليّ بما كتبت من القرآن، فأتاه وقال: تضرب والله عنقي قبل أن يصل إليك، فقال: ولم؟ قال: لأن الله تعالى قال: لا يمسه إلا المطهرون: قال: إياي عني ولم يَغنِكَ ولا أصحابك، فغضب عمر وقال: إن ابن أبي طالب يحسب أن أحداً ليس عنده علم غيره، من كان يقرأ شيئاً من القرآن فليأتني به، فإذا جاء رجل وقرأ شيئاً وقرأ معه رجل آخر فيه كتبه، وإلا لم يكتبه، ثم قال الحسن: وقد قالوا: ضاع منه قرآن كثير، بل كذبوا والله، بل هو مجموع محفوظ عند أهله. ثم قال عليه السلام: ثم إن عمر أمر قضاته وولاته أن اجتهدوا بأرائكم واقضوا بما ترون أنه الحق، فما يزال هو وولاته قد وقعوا في عزيمة فيخرجهم منها أبي ليحتج بما عليهم، فتجتمع القضاة عند خليفتهم وقد حكموا في شيء واحد بقضايا مختلفة، فأجازها لهم لأن الله تعالى لم يؤته الحكمة وفصل الخطاب. الخبر.

وفي الكتاب المذكور أيضاً في جملة احتجاج علي عليه السلام على جماعة من المهاجرين والأنصار: أن طلحة قال له في جملة مسائله عنه: يا أبا الحسن شيء أريد أن أسألك عنه، رأيتك خرجت بثوب مختوم، فقلت: أيها الناس! إني لم أزل مشتغلاً برسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بغسله وتكفينه ودفنه، ثم اشتغلت بكتاب الله حتى جمعته، فهذا كتاب الله عندي مجموعاً لم يسقط منه حرف واحد، ولم أرَ ذلك الذي كتبت وألفت، وقد رأيت عمراً بعث إليك أن ابعث به إلي. فأبيت أن تفعل، فدعا عمر بالناس فإذا شهد رجلاً على آية كتبها وإن لم يشهد عليها غير رجل واحد رجاها<sup>(١)</sup> فلم يكتب عمر. فقال عمر: وأنا أسمع أنه قتل يوم اليمامة قوم كانوا يقرؤون قرآناً لا يقرؤه غيرهم فقد ذهب، وقد جاءت شاة إلى صحيفة وكتاب يكتبون، فأكلتها وذهب ما فيها، والكاتب يومئذ عثمان.

وسمعت عمر وأصحابه الذين ألفوا ما كتبوا على عهد عمر وعلى عهد

(١) يعني: أرجأها.



عثمان يقولون إن الأحزاب كانت تعدل سورة البقرة، وأن النور نيف ومئة آية، والحجر تسعون ومئة آية؛ فما هذا وما يمنعك يرحمك الله أن تخرج كتاب الله إلى الناس؟!

وقد عهد عثمان حين أخذ ما ألف عمر، فجمع له الكتاب وحمل الناس على قراءة واحدة، فمزق مصحف أبي بن كعب وابن مسعود وأحرقهما بالنار، فقال له علي عليه السلام: يا طلحة! إن كل آية أنزلها الله على محمد - ﷺ - عندي بإملاء رسول الله - ﷺ - وخط يدي، وتأويل كل آية أنزلها الله على محمد، وكل حلال وحرام، أو حد أو حكم، أو شيء تحتاج إليه الأمة إلى يوم القيامة فهو عندي مكتوب بإملاء رسول الله وخط يدي حتى أرش الخدش.

قال طلحة: كل شيء من صغير أو كبير أو خاص أو عام كان أو يكون إلى يوم القيامة فهو عندك مكتوب؟ قال: نعم، وسر ذلك أن رسول الله - ﷺ - أسر إلي في مرضه مفتاح ألف باب من العلم، يفتح كل باب ألف باب، ولو أن الأمة منذ قبض رسول الله - ﷺ - اتبعوني وأطاعوني لأكلوا من فوقهم ومن تحت أرجلهم. وساق الحديث إلى أن قال: ثم قال طلحة: لا أراك يا أبا الحسن أجبتني عما سألتك عنه من أمر القرآن؛ ألا تظهره للناس؟ فقال: يا طلحة! عمداً كففت عن جوابك، فأخبرني عما كتب عمر وعثمان: القرآن كله، أم فيه ما ليس بقرآن؟ قال طلحة: بل قرآن كله، قال: إن أخذتم بما فيه نجوتم من النار ودخلتم الجنة، فإن فيه حجتنا وبيان حقنا وفرض طاعتنا، قال طلحة: حسبي، أما إذا كان قرآناً فحسبي، ثم قال طلحة: فأخبرني عما في يدك من القرآن وتأويله وعلم الحلال والحرام إلى من تدفعه، ومن صار فيه بعدك؟ قال: إن الذي أمرني رسول الله أن أدفعه إليه وصيي وأولى الناس بعدي: ابني الحسن، ثم يدفعه ابني الحسن إلى ابني الحسين، ثم يصير إلى واحد بعد واحد من ولد الحسين حتى يرد آخرهم على رسول الله - ﷺ - حوضه، هم مع القرآن لا يفارقونه: والقرآن معهم لا يفارقهم... الخبر.

وسيأتي في الفصل الثالث خبر آخر من كتاب (الاحتجاج) أيضاً مشتمل على التصريح بتغيير القرآن، وعلى السر في جعل الإشارة إلى ما يتعلق بالإمامة على التعريض والتأويل، وقد مر في الفصل الخامس من المقالة الثانية من المقدمة الأولى من حديث كتاب (المختصر) للحسن بن سليمان مشتمل على قول أبي محمد العسكري: أعوذ بالله من قوم حذفوا محكمات الكتاب. الخبر.

أقول: قد وردت في زيارات عديدة؛ كزيارة الغدير وغيرها، وفي الدعوات الكثيرة؛ كدعاء صنمي قريش وغيره؛ عبارات صريحة في تحريف القرآن وتغييره بعد النبي - ﷺ - وكفى في هذا الباب ما ذكرناه في المقالة السالفة من الأخبار الدالة على اقتفاء هذه الأمة سنن من كان قبلهم من الأمم حذو النعل بالنعل والقذة بالقذة، إذ من الأمور الجليلة الواضحة التي لا نكير فيها أن الأمم السابقة غيروا صحفهم، وحرّفوا كتبهم لا سيما التوراة والإنجيل كما هو صريح القرآن والأخبار، منها خبر أول هذا الفصل، وقد مرّ في المقالة السابقة قول الباقر عليه السلام: إن بني إسرائيل اختلفوا كما اختلفت هذه الأمة في الكتاب، وسيختلفون في الكتاب الذي مع القائم صلوات الله عليه، يأتيهم به حتى ينكره ناس كثير فيقدمهم ويضرب أعناقهم، فتأمل ولا تغفل عن دلالة هذه الأخبار أيضاً على وجود القرآن المحفوظ من الزيادة والنقصان في كل عصر مع إمام الزمان، وأنه الذي جمعه علي عليه السلام، وأن ما في أيدينا اليوم هو الحجة لدينا بلا لوم إلى أن يظهر الحق وأهله والله الموفق<sup>(١)</sup>.

وكذلك ذكر في المجلد الأول من تفسيره تحت عنوان:

«باب في أن القرآن لم يجمعه كما أنزل إلا الأئمة عليه السلام»، وأورد فيه روايات كثيرة ذكرنا بعضاً منها مقدماً.

كما ذكر أيضاً عنوان «أما ما هو على خلاف ما أنزل الله، وما هو محرف منه» ثم ذكر تحته أحاديث عديدة، نتركها لأنها سوف تذكر في الباب الرابع.

(١) «البرهان»، مقدمة، ص ٣٦ إلى ٣٩ بالفاظه.

والثاني الذي نريد أن نورد منه كلامه هو مفسر شيوعي آخر: محمد محسن الملقب بالفيض الكاشاني.

فإنه ذكر في مقدمة تفسيره تحت: المقدمة الثالثة: بعنوان «نبذ مما جاء في جمع القرآن وتحريفه، وزيادته ونقصه».

وأورد فيه روايات تتجاوز الخمسين، ثم قال الصافي:

«أقول: ويرد على هذا كله إشكال، وهو أنه على هذا التقدير لم يبق لنا اعتماد على شيء من القرآن، إذ على هذا يحتمل كل آية منه أن يكون مُحَرَّفًا ومُغَيَّرًا، أو يكون على خلاف ما أنزل الله، فلم يبق لنا في القرآن حجة أصلاً، فتنفني فائدته وفائدة الأمر باتباعه والوصية بالتمسك به إلى غير ذلك، وأيضاً قال الله ﷻ: ، وقال: فكيف يتطرق إليه التحريف والتغيير؟ وأيضاً ﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا بِالذِّكْرِ لَمَّا جَاءَهُمْ وَإِنَّهُ لَكِنْبٌ عَزِيزٌ﴾ (٤١) لَا يَأْتِيهِ الْبَطْلُ مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ وَلَا مِنْ خَلْفِهِ تَنْزِيلٌ مِّنْ حَكِيمٍ حَمِيدٍ ﴿٤٢﴾ [فُصِّلَتْ: ٤١، ٤٢] استفاض عن النبي - صلى الله عليه وآله - والأئمة عليه السلام حديث عرض الخبر المروي على كتاب الله ليعلم صحته بموافقته له وفساده بمخالفته، فإذا كان القرآن الذي بأيدينا مُحَرَّفًا فما فائدة العرض؟ مع أن خبر التحريف مخالف لكتاب الله مكذب له فيجب رده والحكم بفساده أو تأويله، ويخطر بالبال في دفع هذا الإشكال والعلم عند الله أن يقال: إن صحت هذه الأخبار فلعل التغيير إنما وقع فيما لا يخلُ بالمقصود كثير إخلال؛ كحذف اسم علي وآل محمد - صلى الله عليه وآله - وحذف أسماء المنافقين عليهم لعائن الله، فإن الانتفاع بعموم اللفظ باق، وكحذف بعض الآيات وكتمانه؛ فإن الانتفاع بالباقي باق مع أن الأوصياء كانوا يتداركون ما فاتنا منه من هذا القبيل، ويدل على هذا قوله ﷺ في حديث طلحة: إن أخذتم بما فيه نجوت من النار ودخلتم الجنة، فإن فيه حجتنا وبيان حقنا وفرض طاعتنا»<sup>(١)</sup>.

ومحدثهم الكبير ولعانهم الذي لا يوجد له نظير، يكتب في كتابه

(١) «الصافي في تفسير القرآن» للفيض الكاشاني، ص ٣٣، ٣٤ ط إيران.

(حياة القلوب) شاتماً، ساباً أصحاب رسول الله وخاصة الصديق والفاروق، تحت عنوان (بيان حجة الوداع) أن رسول الله ﷺ أعلن:

«إن علي بن أبي طالب وليي، ووصيي، وخليفتي من بعدي، ولكن أصحابه عملوا عمل قوم موسى، فاتبعوا عجل هذه الأمة وسامريها؛ أعني: أبا بكر وعمر - أستغفر الله من نقل هذه الخرافة والخبث الذي يتدفق من القوم ويظهر ما في باطنهم - إلى أن قال: فغضب المنافقون خلافته، خلافة رسول الله من خليفته، وتجاوزوا إلى خليفة الله؛ أي: الكتاب الذي أنزله فحرفوه، وغيروه، وعملوا به ما أرادوه»<sup>(١)</sup>.

ومثل في كتابه هذا وفي كتبه الأخرى أيضاً أمثلة عديدة للتغيير الذي حصل، والتحريف الذي وقع، مستنداً إلى أحاديث وروايات من أئمتيه ومعصوميه<sup>(٢)</sup>.

ولقد نقل هذا المجلسي أيضاً في كتابه عن (تفسير كازر)<sup>(٣)</sup> السورة التي أخرجها عثمان بن عفان رضي الله عنه من القرآن، وخاصة من مصحف عبدالله بن مسعود حسب زعمه الباطل. ونصها:

«يا أيها الذين آمنوا بالنبى وبالولي اللذين بعثناهما يهديانكم إلى صراط مستقيم، نبى وولي بعضهما من بعض وأنا العليم الخبير، إن الذين يوفون بعهد الله لهم جنات النعيم. والذين إذا تليت عليهم آياتنا كانوا بآياتنا مكذبين، فإن لهم في جهنم مقاماً عظيماً إذا نودي لهم يوم القيامة أين الظالمون المكذبون للمرسلين. ما خلفهم المرسلين إلا بالحق وما كان الله ليظهرهم إلى أجل قريب. سبحانه بحمد ربك وعلي من الشاهدين»<sup>(٤)</sup>.

(١) «حياة القلوب» للمجلسي: ٥٤١/٢ وما بعدها.

(٢) انظر لذلك: «حياة القلوب»، تحت عنوان «الآيات التي نزلت في الإمامة»: ١٢٥/٣ وما بعدها.

(٣) قد ذكر هذا التفسير الطهراني في كتابه «الذريعة»: ٣٠٩/٤.

(٤) نقلاً عن «تذكرة الأئمة»، ص ٩، ١٠. وهذه هي السورة بعينها التي ذكرها الخطيب في رسالته «الخطوط العريضة».